

الباب الأول: التنظيم القانوني الدولي لحظر امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل

ضرورة عقد معاهدة في أقرب فرصة ممكنة الهدف منها هو منع الأسلحة الكيميائية ، على أن الاتفاقية المأمول عقدها ؛ ينبغي لها كما ذكر الحاضرون في مؤتمر باريس أن تكون معاهدة عامة تتولى إنشاء جهاز رقابة للتأكد من مدى احترام نصوصها وأحكامها ، وفي هذا السياق كان طبيعيا أن تدعوا الدول الحاضرة إلى ضرورة الدخول في مفاوضات جادة من أجل عقد مثل هذه المعاهدة وذلك بغية ضمان نزع السلاح بشكل عام و شامل وكانت المفاوضات التي امتدت ما بين عامي 1990 و 1992 في حقيقة الأمر مفاوضات شاقة وصعبة جداً، ولكنها شهدت رغم ذلك تقدماً جدياً حيث ظهر مشروع الاتفاقية التي تقدمت بها استراليا في البدء وكان له السهم الوافر في تسريع وتيرة المفاوضات ، وعلى كل حال فإن المفاوضات قد انتهت يوم 03/09/1992 على مستوى هيئة نزع السلاح بجنيف أما على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة فإنه كان من المتعين انتظار صدور توصية تؤيد المعاهدة¹.

و في الأخير توجت هذه الجهود بإبرام اتفاقية حظر استخدام وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية و تدمير تلك الأسلحة.

أولاً: مضمون الاتفاقية

تحظر الاتفاقية استخدام، وإنتاج، وحيازة، وتخزين ونقل، واستعمال الأسلحة الكيميائية، وأودعت الاتفاقية لدى الأمين العام للأمم المتحدة وهي سارية لأجل غير محدد، و يمكن للدول الأطراف أن تتسحب بعد إشعار مسبق بمدة 90 يوماً².
و انضمت إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية العديد من الدول³.

تحظر الاتفاقية على الدول الأطراف جميع الأنشطة التي تهدف لاستخدام الأسلحة

¹ نصر الدين الأخضرى ، مرجع سابق ، ص ص 300 ، 301 .

² فتح باب التوقيع عليها في باريس في 13 جانفي 1993، بعد اختتام مفاوضات مؤتمر نزع السلاح. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 29 أفريل 1997 بعد 180 يوم من إيداع الوثيقة 65 للتصديق راجع : ستيف توليو وتوماس شمالبرغر، مرجع سابق ، ص 65.

³ اعتباراً من 31 ديسمبر 2013 أصبحت 190 دولة أطرافاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية و قد انضمت سوريا والصومال إلى الاتفاقية سنة 2013. راجع : جون هارت ، خفض التهديدات الأمنية الناجمة عن المواد الكيميائية و البيولوجية ، كتاب التسلح و نزع السلاح الدولي ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، مركز دراسات الوحدة

الباب الأول: التنظيم القانوني الدولي لحظر امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل

المطلب الثاني : اتفاقية الأسلحة الكيميائية (اتفاقية حظر استحداث وإنتاج و تخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية و تدمير تلك الأسلحة)

بسبب خطورة الأسلحة الكيماوية إلى جانب سهولة تصنيعها من قبل الأفراد والدول كان لابد من ابرام اتفاقية لمواجهة هذه المشكلة فكانت " اتفاقية حظر استحداث وإنتاج و تخزين و استعمال الأسلحة الكيميائية و تدمير تلك الأسلحة "، وتعتبر هذه الاتفاقية من أهم الصكوك الدولية في مجال نزع السلاح . وهي تدعو إلى حظر استحداث وانتاج وحيازة واستخدام الأسلحة الكيميائية ، وتدعو إلى تدمير المخزون منها بشكل آمن لا يؤثر على صحة الإنسان و البيئة ، وينبغي على الدولة الطرف في الاتفاقية أن تعلن عن أنشطتها المتصلة بالمواد الكيميائية المجدولة و كذلك الاعلان عن المرافق المنتجة للمواد الكيميائية العضوية المميزة للمنظمة ، وأن تسمح بالتفتيش على بعض منشآتها الكيميائية عند طلب المنظمة ، الأمر الذي يؤكد احترام الدولة الطرف للتزاماتها الدولية بموجب الاتفاقية .

و لدراسة الاتفاقية تم تقسيم المطلب إلى فرعين يتضمن الفرع الأول: مضمون الاتفاقية وأحكامها، أما الفرع الثاني يدرس نظام التحقق والتلفتيش في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ويتناول الفرع الثالث مؤتمرات المراجعة وتقدير الاتفاقية .

الفرع الأول: مضمون الاتفاقية وأحكامها

ترجع الجهد الخاصة لصياغة هذه الاتفاقية إلى مؤتمر نزع السلاح التابع للأمم المتحدة¹ في إطار ما كان يسمى بهيئة نزع السلاح وذلك بمبادرة من مملكة السويد، ويدافع من الاعتقاد الذي كان سائدا باستعمال الجيش المصري للأسلحة الكيماوية في حرب اليمن ، وكذلك استعمال الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الأسلحة في حرب فيتنام، وقد شاركت أغلب الدول العربية إضافة إلى إسرائيل في المفاوضات الخاصة بصياغة المعاهدة ، اعتبارا من عام 1989 بباريس على إثر دعوة من فرنسا² .

وكان المؤتمر المنعقد في باريس³ فرصة استغلها الجميع للمطالبة بالكلام عن

¹ عقد أول مرة عام 1968 بمشاركة 18 دولة.

² هشام الأجدود ، مرجع سابق ، ص 181 .

³ العقد في الفترة الممتدة من 07 الى 11 جانفي 1989.

الباب الأول: التنظيم القانوني الدولي لحظر امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل

وأصبحت كل القضايا موضع نظر فعلى عندما نجحت السويد في ادراجها على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح المتعددة الأطراف في جنيف ، وفي ذلك الوقت دعا المؤتمر الدول 18 الى تكوين لجنة نزع السلاح وكان يشترك في رئاستها الو.م.أ والاس ، وتم ادراج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية على جدول الأعمال المشار اليه وحظي بموافقة كل الدول للبدء في المفاوضات بشأن قضايا الأسلحة البيولوجية والكيميائية ، اقترحت المملكة المتحدة مشروع معاهدة لنزع السلاح البيولوجي وبعد ادخال تعديلات عديدة خفضت فعاليته وتمت مناقشة مشروع اتفاقية الأسلحة البيولوجية المتفق عليها في مؤتمر نزع السلاح والتي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكانت اتفاقية الأسلحة البيولوجية خطوة إضافية الى الامام للالتزام بتحقيق حظر الأسلحة الكيميائية وجاء في المادة التاسعة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية أنه "على كل دولة طرف في هذه الاتفاقية أن تؤكد الهدف المعترف به من حظر الأسلحة الكيميائية بصورة فعالة، وتحقيقاً لهذه الغاية تتبعه بمواصلة المفاوضات بحسن نية بغية التوصل الى اتفاق مبكر بشأن التدابير الفعالة لحظر استخدامها وانتاجها وتخزينها وتدمير تلك الأسلحة واتخاذ التدابير المناسبة بشأن المعدات ووسائل الاتصال الموجهة خصيصاً لإنتاج أو استخدام المواد الكيميائية لأغراض التسلح¹.

فرغم اتجاه الجهد الدولي بعد ابرام بروتوكول جنيف سنة 1925 الى ابرام اتفاقية واحدة تحظر الأسلحة الكيميائية و البيولوجية معا الا أن الحظر اقتصر على الأسلحة البيولوجية سنة 1972 ولم تحظر الأسلحة الكيميائية الا بعد 21 سنة بصدور اتفاقية الأسلحة الكيميائية سنة 1993 .

1- اتمت مناقشة مشروع اتفاقية الأسلحة البيولوجية في عام 1969 وفتح باب التوقيع على المعاهدة في عام 1972 ودخلت حيز النفاذ في عام 1975. المرجع نفسه ، ص ص 94 ، 95 .
- صادقت الجزائر على اتفاقية حظر استخدام الأسلحة الكيميائية وانتاجها و تخزينها و استعمالها و تدمير

الباب الأول: التنظيم القانوني الدولي لحظر امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل

معناها أيضاً أن الانتقام باستعمال هذه الأسلحة بالنسبة للدول غير الموقعة يعتبر انتقاماً مشوّعاً طالما أنها ليست متعاقدة بموجب منطق العقد شريعة المتعاقدين.¹

كما أن المرونة التي جاءت في بروتوكول جنيف قد فتحت أبواباً من التأويلات وينتقل الأمر بفكرة القياس عن استعمال لفظ (المماثلة لها) والهاء تعود على الغازات والأسلحة الكيميائية، ففي هذا الصدد ذهب البعض إلى اعتبار الأسلحة أو القنابل المسيلة للدموع بمثابة أسلحة مماثلة للأسلحة الكيميائية وأنه يتبع في هذه الحالة الامتناع عن استخدامها في حين أن البعض قد ذهب إلى اعتبار بعض الأسلحة المستعملة أثناء السلم والتي تستهدف إعجاز المواطنين وشلهم عن الحركة دون قتلهم بمثابة الأسلحة المماثلة للأسلحة الكيميائية واختلفت الدول في اعتبار أن هذا السلاح أو ذاك من حيث القياس سلاحاً كيميائياً أو غازياً أو بكتريولوجياً².

ويعود هذا التفسير الواسع لهذا النص بسبب عدم دقتة في تحديد المقصود بالأسلحة الكيميائية.

وخلال النصف الأول من القرن 20 كانت العديد من الدول المتقدمة تتفق أموالاً كبيرة على تطوير الأسلحة الكيميائية، خاصة بعد اكتشاف غازات الأعصاب القوية وتجدد الاهتمام الدولي في هذا المجال، واستخدمت الأسلحة الكيميائية من جانب عدد من البلدان في فترة ما بين الحربين، ومع مشاركة جميع القوى الرئيسية في الحرب العالمية الثانية كان متوقعاً على نطاق واسع أن الحرب الكيميائية ستشهد ذروتها وخلافاً للتوقعات ومع ذلك لم تستخدم الأسلحة الكيميائية في أوروبا في الحرب العالمية الثانية لأسباب غير مؤكدة.³

و ربما تعود أسباب عدم استخدامها إلى تخوف كل طرف من الآخر، فاستخدام الأسلحة الكيميائية كان سيتسبب في دمار كبير بسبب توفر معظم الدول المشاركة في الحرب على ترسانة كبيرة و متطورة من الأسلحة الكيميائية.

في ذلك الوقت كانت هناك صلة بين قضايا نزع السلاح الكيميائي والبيولوجي

¹ نصر الدين الأخضرى ، مرجع سابق ، ص 292 .

² المرجع نفسه ، ص 293 .

³ فتحى مختار على أحمد ، مرجع سابق ، ص 93 .

الباب الأول: التنظيم القانوني الدولي لحظر امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل

تعمل من أراضيها أو لا تحترم القوات المسلحة لحلفائها الحظر الذي هو موضوع هذا البروتوكول¹.

3- تقييم البروتوكول:

بالرغم من الصياغة الكاملة و الشاملة للبروتوكول فقد دار النزاع حول نطاق التزاماته لعدة عقود ففي عام 1969 أكد قرار الأمم المتحدة رقم 2603 أن بروتوكول جنيف قد قام بحظر استخدام جميع وسائل الحرب البيولوجية والكيماوية ومع ذلك ينطبق بروتوكول جنيف على النزاع الدولي المسلح فقط ولا يحظر انتاج أو نشر الأسلحة الكيماوية ، ولا ينطبق على الصراعات الداخلية وبإضافة إلى ذلك فقد أدخلت 40 دولة تحفظات على البروتوكول مقتضاهـا أنه لا يمنع استخدام المواد الكيماوية ضد دولة استخدمـت أسلحة كيماوية وبذلك يعتبر بروتوكول جنيف اتفاقية خاصة بمنع الاستخدام الأول.² كما لا يعطي البروتوكول تعريفا شاملـا للأسلحة الكيماـئية، وعلاوة على ذلك ؛ لا توجد وسيلة لمراقبة تنفيذهـ، وعلى وجه الخصوص؛ لا يوجد جهاز للتحقق من تطبيقهـ.³

فعدم النص على حظر امتلاك وانتاج الأسلحة الكيماـئية يجعل امكانية استخدامها واردة في عدة حالات خاصة أن البروتوكول يقصر الحظر على النزاع المسلح

الدولي و هذا يعتبر من النقائص التي شابت البروتوكول ، اضافة إلى أن عدم وجود جهاز للتحقق من تطبيق بنوده يجعله حبرا على ورق .

إن اكتفاء مواد البروتوكول بمنع الاستخدام يعني بمفهوم القياس و مفهوم المخالفة أن الباب ما يزال مفتوحا من حيث امكانية تخزين وانتاج الأسلحة الكيماـئية وما مثلها والعيب الآخر الذي يمكن الوقوف عنده هو اعتبار أن فكرة الانقاص على فرض أنها مستبعدة بموجب هذا البروتوكول بالنسبة للدول الموقعة على أحـكامـه والمصادقة عليهـ أن

¹ ويبلغ العدد الكلي للدول المنضمة لهذا البروتوكول 131 دولة حتى تاريخ 31/12/1992 ، وتعتبر كل من الأردن ، اسرائيل ، ايران ، البحرين ، ليبيا ، سوريا ، العراق ، اليمن ، قطر ، لبنان ، مصر السعودية أطرافا في هذا البروتوكول . راجع : هشام الأجود ، مرجع سابق، ص ص 177 ، 178 .

² محمود شريف بسيوني ، مرجع سابق ، ص 987 .

الباب الأول: التنظيم القانوني الدولي لحظر امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل

الجرائمية قد تمت ادانتها من قبل الرأي العام الدولي¹.

2- توقيع البروتوكول والتصديق عليه

ردا على استخدام الغازات في الحرب العالمية الأولى، أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر نداء قويا إلى جميع الأطراف المتحاربة وساعد هذا في حث الدول التي أرممت في نهاية المطاف ببروتوكول جنيف لعام 1925².

وتم توقيع البروتوكول من قبل الدول الأطراف ودخل حيز التنفيذ في نفس السنة وأودع البروتوكول لدى الحكومة الفرنسية. ويحظر البروتوكول الاستعمال الحربي للغازات الخانقة، أو السامة أو غيرها من الغازات، وكافة المواد السائلة و المواد أو النبات من نفس القبيل، كما يحظر الوسائل الحربية البكتériولوجية. غير أنه لا يحظر استخدام المواد الكيميائية السامة والأسلحة، أو حيازتها أو استعمالها في حالات غير حالة الحرب. وقد عبرت عدة دول عن تحفظها عند انضمامها للبروتوكول واحتفظت بذلك؛ بحق الانتقام بأسلحة كيميائية؛ في حالة الهجوم عليها بالأسلحة الكيميائية؛ غير أن العديد من هذه التحفظات سحبت لاحقا. وليس ببروتوكول جنيف أي آليات دولية للتحقق، وإن كانت الجمعية العامة قد خولت الأمين العام للأمم المتحدة، من خلال عدد من القرارات، التحقيق في إبلاغات عدم الامتثال³.

وقد تمت المصادقة على هذا البروتوكول من قبل العديد من الدول كما وقع احترام مقتضياته لمدة طويلة، ولم تصادر الولايات المتحدة الأمريكية على هذا البروتوكول إلا في سنة 1975 حيث أثارت مع دول أخرى مبدأ المعاملة بالمثل في صورة تعرضا لهجوم عسكري مماثل تستخدم فيه هذه الأسلحة ، و أكدت إسرائيل بعض التحفظات منها : لا يلزم البروتوكول المذكور إسرائيل إلا إزاء الدول التي وقعت البروتوكول وصادقت عليه أو انظمت إليه لاحقا ، وتتوقف إسرائيل عن الالتزام بالبروتوكول المذكور إزاء دولة معادية لا تحترم قواتها المسلحة أو قواتها النظامية أو غير النظامية أو مجموعات أو أفراد

¹ وقع البروتوكول في 17 جوان 1925 ، ودخل حيز النفاذ في 8 فيفري 1925. راجع : نصر الدين الأخضرى مرجع سابق ، ص ص 291 ، 292 .

² Dominique Loyer and Robin Coupland, op-cit,p331.

³ ستيف توبيو وتوماس شماليبرغر، مرجع سابق ، ص 69 .

الباب الأول: التنظيم القانوني الدولي لحظر امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل

من استخدام الأسلحة الكيماوية ، ولكنها تبقى غير كافية للحد من استخدامها فهي لا تشير الى أي آلية تسهر على تطبيق الحظر الذي نصت عليه .

الفرع الثاني: الجهود الدولية بعد سنة 1925

لقد بذلت جهود سياسية دولية لمنع الأسلحة الكيماائية و تمثل حصيلة هذه الجهود في بروتوكول جنيف 1925 (بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها و للوسائل البكتériولوجية)¹ ان التعرض لدراسة البروتوكول تتطلب دراسة أصوله التاريخية وتوقيعه و التصديق عليه و تقييمه كما يلي :

1- أصل البروتوكول

لقد دأب رجال القانون الروماني على استبعاد كل ما له صلة بأعمال الحيلة والخدع حيث أنهم عدوا إلى التأكيد قدر المستطاع على أن الحرب لا يمكن أن تخاض إلا بالأسلحة، وعليه فانهم استبعدوا السموم وما كان في حكمها ولعل الاشارة هنا إلى محرري بروتوكول جنيف لعام 1925 بما ذهب اليه القانون الروماني إنما يدخل في باب التحدث عن الأصول البعيدة لهذا البروتوكول ، أما في باب الحديث عن الأصول القريبة فان الاشارة تقضي العودة إلى مؤتمر بروكسل لعام 1874 ومؤتمرات 1899 و1907، أما الحديث عن الأصول المباشرة فيقودنا إلى ما تم استعماله من غازات سامة وأسلحة كيماائية أثناء الحرب العالمية الأولى ولقد كرس مؤتمر الصلح لفرساي عام 1919 منع استعمال الأسلحة وانتاجها واستيرادها في شكل أسلحة سامة أو غازات سامة ، والحديث عن منع استخدام الغازات السامة وما يماثلها أثناء الحرب وكذلك كل الوسائل والمواد

¹ بروتوكول جنيف 1925 : إن المندوبين المفوضين الموقعين أدناه باسم حكوماتهم الخاصة: إذ يعتبرون أن استعمال الغازات الخانقة أو السامة وكل ما شابهها من مواد سائلة أو معدات في الحرب أمر يدينه عن حق الرأي العام في العالم المتقدم.

وإذ يعتبرون أن حظر هذا الاستعمال سبق الإعلان عنه في معاهدات تعد غالبية دول العالم أطرافاً فيها. ومن أجل أن يقبل هذا الحظر على المستوى العالمي كجزء من القانون الدولي ويكون ملزماً من حيث الضمير والممارسة لدى الدول.

يعلنون : أن الأطراف السامية المتعاقدة طالما أنها ليست أطرافاً في المعاهدات التي تحظر هذا الاستعمال، تقبل هذا الحظر وتتوافق على تمديده ليشمل وسائل الحرب الجرثومية وتتوافق أيضاً على أن تلتزم إزاء بعضها البعض بأحكام هذا الإعلان".

الباب الأول: التنظيم القانوني الدولي لحظر امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل

يشبهها وهذه العبارة الأخيرة كانت تحوطاً لما يمكن أن يستتبع من وسائل الإبادة الجماعية التي تطال الناس وتتعذبهم وتشوههم بشكل لا إنساني ولا أخلاقي . الا أن عدم تضمين معاهدة فرساي نصوصاً عقابية في حق الدولة التي تخالفها ولا حتى وسائل مراقبة دولية جدية للتأكد من التقيد بعدم إنتاج الأسلحة المحظورة جعل منها كسابقتها معاهدة معنوية أكثر منها فعلية ، وفي الواقع فإن اليابان لم تثبت أن انسحبت من عصبة الأمم ثم من هذه المعاهدة في سنة 1933 ، وكان ذلك تعبيراً عن اعتراضها على قرار العصبة بإدانتها لغزوها مقاطعة منشوريا في شمالي الصين عام 1931 ، ثم لحقتها ألمانيا في الانسحاب من عصبة الأمم عام 1933 اعتراضًا على نزع سلاحها الحربي بالكامل ، بينما لم تخفض الدول الكبرى كمية سلاحها وفقاً لمعاهدة فرساي وبذلك فتح باب التسابق نحو التسلح مجدداً على مصراعيه وعلى نطاق دولي واسع مما ساعد على التهيئة لنشوب الحرب العالمية الثانية وما ستجره على البشرية من خراب ودمار شاملين¹ .

وفي عام 1922 أبرمت معاهدة واشنطن حيث اجتمعت الدول الكبرى الموقعة على معاهدة فرساي وشعرت بأن هذه المعاهدة لم تكن تشدد بشكل كفاية على منع صنع واستعمال الأسلحة الكيميائية فاجتمعت مجدداً في واشنطن ووُضعت معاهدة إضافية بتأريخ 1922/02/06 ووَقَعَت الدول الخمس الآتية " الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، اليابان " وهذه المعاهدة لم تلغ سابقتها الموقعة في فرساي بل على العكس جاءت تثبيتها وتضييف إليها عناصر جديدة أكثر وضوحاً ويمكن اعتبارها معاهدة تكميلية .

واعتبرت معاهدة واشنطن في مادتها الخامسة أن استعمال الغازات السامة والخانقة وأمثالها من السوائل والمواد الأخرى قد استنكرها الرأي العام المتحضر كما أشارت إلى نص الحظر عليها في المعاهدات السابقة ، إن هذه المعاهدة الجديدة توافق على تحريمها وتجعل من هذا التحريم جزءاً من القانون الدولي العام ، وتوجهت هذه المعاهدة إلى ضمير كل حكام العالم كي يلتزموا جدياً ونهائياً بهذا التحريم الصارم² .

وتعتبر الجهود المبذولة خلال هذه الحقبة الزمنية خطوة إيجابية في سبيل الحد

¹ محمد ميشال الغريب ، مرجع سابق ، ص ص 60 ، 61 .

² المرجع نفسه ، ص 64 ، 65 .

الباب الأول: التنظيم القانوني الدولي لحظر امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل

السامة في الحروب كما حظرت استعمال الأسلحة التي تسبب التعذيب للناس، وقد حصل توسيع المفهوم الكيميائي في الحروب فبينما كانت في اعلان 1899 مقتصرة على الغازات السامة فقد تمددت هنا لتشمل كل السموم التي يمكن أن تستعمل في الأسلحة ، كما أكدت المادة 25 توسيع حماية المدنيين المتسالحين غير المشاركين في الأعمال الحربية فمنعت مهاجمة أو قصف مدن وقرى ومساكن وأبنية غير مسلحة ، وهذه المادة أيضاً تشمل ضمناً بالإضافة إلى القذائف المدمرة تدميراً شديداً جميع الأسلحة الكيميائية لأنها تتشر انتشاراً غازياً ودخانياً واسعاً فتصيب الأشخاص الأبرياء القاطنين بجانب المناطق العسكرية المستهدفة¹.

وفي سنة 1919 أبرمت "معاهدة فرساي" وتتضمن في القسم الثاني منها شروط الصلح مع ألمانيا وفيما يتعلق بمسألة استعمال الأسلحة في الحروب فقد منع على ألمانيا ما يلي:

- صنع الأسلحة الثقيلة واقتنيتها كالدبابات والغواصات والطائرات والمدافع.
- إنتاج الأسلحة الكيميائية كالغازات السامة وما شابها.

فالتطور الأهم في معاهدة فرساي نسبة إلى معاهدات لاهاي السابقة كونها شملت بالمنع ليس فقط استعمال الأسلحة الكيميائية في الحروب بل إنتاجها أيضاً ، فمعاهدة فرساي تعتبر الأولى من نوعها في التاريخ حيث يطال الحظر صناعة هذه الأسلحة وما

-
- (ب) قتل أو جرح أفراد من الدولة المعادية أو الجيش المعادي باللجوء إلى الغدر.
 - (ج) قتل أو جرح العدو الذي أ瘋ح عن نبيه في الإسلام، بعد أن ألقى السلاح أو أصبح عاجزاً عن القتال.
 - (د) الإعلان عن عدم الإبقاء على الحياة.
 - (ه) استخدام الأسلحة والقذائف والمواد التي من شأنها إحداث إصابات وآلام لا مبرر لها.
 - (و) تعمد إساءة استخدام أعلام الهدنة أو الأعلام الوطنية أو العلامات أو الشارات أو الأزياء العسكرية للعدو، وكذلك استخدام الشارات المميزة المنصوص عليها في اتفاقية جنيف.
 - (ز) تدمير ممتلكات العدو أو حجزها، إلا إذا كانت ضرورات الحرب تقتضي حتماً هذا التدمير أو الحجز.
 - (ح) الإعلان عن نقض حقوق وداعوي مواطني الدولة المعادية، أو تعليقها أو عدم قبولها، وينبع على الطرف المتحارب أيضاً إكراه مواطني الطرف المعادي على الاشتراك في عمليات الحرب ضد بلددهم، حتى ولو كانوا في خدمة طرف النزاع قبل اندلاع الحرب.

¹ محمد ميشال الغريب ، "جرائم الحرب الكيميائية" ، دار الروضة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، ص ص 51 ، 52 ، 1989.

الباب الأول: التنظيم القانوني الدولي لحظر امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل

الفرع الأول: الجهود الدولية قبل سنة 1925

لقد كان للشرع القديمة السبق في حظر اللجوء إلى بعض أنواع الأسلحة الكيماوية كما كان شأن للشريعة الإسلامية التي حرمت وضع السموم في مصادر المياه¹، كما استقرت الحكومة الرومانية اقتراح أحد المقاتلين التابعين لقواتها وجيوشها استعمال السموم كما ورد في احدى مؤلفات شيشرون ، وفي سنة 1675 وقعت اتفاقية سان بيترسبورغ بين فرنسا وبروسيا حرمت بموجبها صناعة القنابل المسمومة وتعهد أول آلية قانونية واتفاقية دولية تخص هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل².

ويعدما يقرب من 200 سنة وفي عام 1874 تم ابرام اتفاقية بروكسل لقانون وأعراف الحرب وتحظر هذه الاتفاقية توظيف السموم أو الأسلحة المسممة واستخدام الأسلحة والقذائف والمواد التي تسبب معاناة لا داعي لها ، وقبل نهاية القرن خرجت الاتفاقية الثالثة إلى حيز الوجود عبر مؤتمر دولي للسلام عقد في لاهاي في عام 1899 أدى إلى توقيع اتفاق يحضر استخدام القذائف المليئة بالغاز السام ، وتزوج الجهد المبذولة في القرن العشرين إلى هذا المؤتمر فقد أعلنت الأطراف المتعاقدة موافقتها على الامتناع عن استخدام القذائف المستخدمة في نشر الغازات الخانقة أو الغازات الضارة، ولكن صاعت جهودهم سدى فقد استخدمت الأسلحة الكيماوية على نطاق واسع خلال الحرب العالمية الأولى مما أدى إلى أكثر من مئة ألف حالة وفاة واصابة مليون شخص³. نتيجة استخدام الغازات الكيماوية في العمل العسكري .

وفي عام 1907 تم ابرام "معاهدة لاهاي" وهي المعاهدة الثانية ذات العلاقة بالأسلحة الكيماوية وقد وقعت على هذه المعاهدة 26 دولة ثم انضمت إليها لاحقاً "نيكاراغوا" من أمريكا الوسطى ، لقد منعت هذه المعاهدة بموجب المادتين 23 و 25 استخدام الأسلحة الكيميائية حيث تضمنت المادة 23⁴ منع استعمال السم والأسلحة

¹ عن علي بن أبي طالب أنه قال : "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلقى السم في بلاد المشركين " راجع: عبد الحق مرسلی ، " مرجع سابق ، ص 55 .

² المرجع نفسه ، ص 55 .

³ فتحي مختار علي أحمد ، مرجع سابق ، ص 91 .

⁴ نص المادة (23) " علامة على المحظورات المنصوص عليها في اتفاقيات خاصة، يمنع بالخصوص: =

= (أ) استخدام السم أو الأسلحة السامة.

الباب الأول: التنظيم القانوني الدولي لحظر امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل

المبحث الثاني: التنظيم القانوني الدولي لحظر امتلاك واستخدام الأسلحة الكيميائية

ساهمت العديد من الصكوك الدولية في وضع التنظيم القانوني الدولي لحظر امتلاك و استخدام الأسلحة الكيميائية، وكانت البداية من خلال الحظر الجزئي في اتفاقيات لاهاي و معاهدات فرساي وصولاً إلى بروتوكول جنيف لسنة 1925 الذي يعتبر أول معاهدة دولية جماعية اهتم في ضوئها المجتمع الدولي بنزع السلاح الكيميائي، وبعد العديد من الجهد الدولي التي بذلت لسنوات طويلة توجت بالصادقة على اتفاقية باريس لحظر استخدام وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية ودمير تلك الأسلحة سنة 1993 والتي تعتبر أهم النصوص الدولية في هذا المجال ، ولدراسة الجهد الدولي وما تم من اتفاقيات لحظر وامتلاك وانتاج الأسلحة الكيميائية تم تقسيم المبحث إلى مطلبين، خصص المطلب الأول للجهود الدولية لحظر امتلاك واستخدام الأسلحة الكيميائية قبل 1993 أما المطلب الثاني فتم تخصيصه لاتفاقية الأسلحة الكيميائية لسنة 1993 . وفيما يلي تفصيل هذه المطالب :

المطلب الأول : الجهد الدولي لتطبيق حظر امتلاك و استخدام الأسلحة الكيميائية قبل

1993

لقد بذلت العديد من الجهد الدولي على مر العصور في سبيل تحريم استخدام الأسلحة الكيميائية ويرجع تاريخ هذه الجهد إلى أكثر من قرن من الزمن، وكانت البداية عبارة عن تحريم استخدام بعض الأنواع من الأسلحة الكيميائية و ذلك من خلال إعلان سان بيترسبورغ، و بعدها في ظل اتفاقيات لاهاي لسنوات 1899 و 1907 وكذلك معاهدة فرساي لعام 1919 و معاهدة واشنطن، و توجت هذه الجهد بعقد بروتوكول جنيف لعام 1925 والذي يعتبر خطوة دولية معتبرة في سبيل الحد من الأسلحة الكيميائية و حظر استخدامها وانتاجها، ولدراسة هذه الجهد الدولي فقد تم تقسيم المطلب إلى فرعين حيث تم تخصيص الفرع الأول لدراسة الجهد الدولي قبل سنة 1925 أما الفرع الثاني فيدرس الجهد الدولي في مرحلة ما بعد سنة 1925 .

الباب الأول: التنظيم القانوني الدولي لحظر امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل

أكثر سمية عشرات المرات اذا دخل الى الجسم عن طريق الاستنشاق بدلا من دخوله مع الطعام إلى المعدة¹.

¹مدوح حامد عطية ، "أسلحة التدمير الشامل تهدد البشرية" ، مرجع سابق ، ص ص 190-191.

الباب الأول: التنظيم القانوني الدولي لحظر امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل

والغلة و عدد من المحاصيل الأخرى ، وهذه السموم تدمر جهاز المناعة في الحيوانات وتسبب الأورام والأمراض السرطانية على المدى الطويل في البشر¹.

2/ توكسين البوتيولين : يعتبر هذا التوكسين هو أكثر المواد السامة صلاحية للاستخدام كسلاح بيولوجي قاتل حيث ينتج عن بكتيريا (Clostridium botulinum) المسببة للتسمم الغذائي البوتشيوليبي . و يتميز توكسين البوتيولين بثباته النسبي وأنه عديم الرائحة و قد يستغرق وقتاً يتراوح بين يومين إلى أسبوعين حتى تظهر أعراض التسمم به ، وهذا يتوقف على الجرعة التي حصل عليها الشخص ، و تظهر الأعراض على صورة غثيان وقيء وإسهال وآلام في البطن، وضعف عام في جميع العضلات الارادية وجفاف الجلد و صعوبة التنفس .

3/ سم بوتيولين (botulinum toxin) : ينشأ عن البكتيريا المسماة "كلوسريديم بوتيولين" و هذه البكتيريا تعيش و تتمو في الأوساط التي يقل أو ينعدم فيها وجود الأكسجين كالترية و الطمي في قاع البحار و أحشاء الأسماك و تماثل هذه البكتيريا بكتيريا الأنسراكس في قدرتها على البقاء و شدة احتمالها ، و تصل الجرعة القاتلة من هذا السم إلى نحو 0.12 من الميكروغرام (أي 12 جزءاً من مليون جرام) و على ذلك فان أوقية واحدة من "سم البوتيولين" كافية - من الناحية النظرية - لقتل نحو 60 مليون نسمة . وقد تم عزل "سم بوتيولين" لأول مرة في شكل نقى أثناء الحرب العالمية الثانية بواسطة علماء مركز أبحاث الحرب البيولوجية الأمريكي في معسكر "دترليك" ، وأحياناً يصنف هذا السم كسلاح كيميائي و في أحيان أخرى يعتبره البعض سلاحاً بيولوجياً ، و يستخدم السم كعامل مؤثر في الحرب الكيميائية البيولوجية، ويمكن تخزينه في أوعية مانعة لنفاذ الهواء مدة طويلة و هو يحدث أثاراً فيسيولوجية شديدة سريعة على الأفراد المعرضين إلا أن هذا السم يتحلل عند التعرض للهواء في مدى عشرين ساعة على وجه التقريب وعلى ذلك، يمكن اعتبار المناطق الملوثة بهذا السم مناطق نظيفة بعد مرور 24 ساعة على بدء تلوثها . وأهم صور استخدام "سم البوتيولين" ميدانياً هي نثره "كأيرسول" ؛ ذلك لأنّه يكون

¹ عبد الهادي مصباح، مرجع سابق، ص 38.

الباب الأول: التنظيم القانوني الدولي لحظر امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل

الحرارية في الأرض وعفن القطن ، وتتفحم قصب السكر ، وما يسمى بإيدز النخيل الذي دمر معظم النخيل في العراق وال سعودية¹.

خامساً : سموم الميكروبات (التكسينات)

وهي كائنات حية دقيقة تشبه البكتيريا من ناحية الحجم و الشكل وتشبه الفيروسات وأنها لا تستطيع أن تعيش في أنسجة الجلد وتسبب أنواعاً مختلفة من الأمراض مثل التيتانوس والدفتيريا².

و تستعمل بعض المواد السامة (التكسينات) المفرزة من بعض الكائنات الحية الدقيقة مثل البكتيريا و الفطريات ، أو بعض من النباتات أو الحيوانات كأسلحة بيولوجية نظراً لأن هذه المواد ذات سمية عالية ، وغالباً ما يكون تركيبها الكيميائي عبارة عن بروتينات ذات وزن جزيئي كبير ، وتميز المواد السابقة بسهولة نشرها في الجو ، دون خشية حدوث وباء اذا ما انتشرت الميكروبات الحية المفرزة نظراً لأن المواد السامة (التكسينات) لا تتضاعف كما أنها صعبة الاكتشاف ، ولذا تعتبر التكسينات من أسلحة البيولوجية التي يمكن استخدامها في عمليات محدودة مثل الإرهاب و التخريب وإثارة الخوف و الهلع سواء بين العسكريين أو المدنيين³.

و هناك اتجاهات حديثة في التطبيقات العملية للهندسة الوراثية ، و البيولوجيا الجزيئية و ذلك في نواحي الحرب البيولوجية ، وتهدف هذه الأبحاث إلى إنتاج تكسينات مصنعة من بعض الأحماض الأمينية يمكن إنتاجها صناعياً بكميات كبيرة لاستعمالها كسلاح بيولوجي⁴.

1/ سموم أفلاتوكسين و مايكوتوكسين : وهي سموم تنتجها أنواع من الفطريات التي تنمو على بعض المحاصيل الزراعية ، خاصة المكسرات ، ولأن العراق و إيران معروفة بكثرة إنتاجها عالمياً للمكسرات لذا فهما من أكثر الدول إنتاجاً لهذا النوع من السموم ، كما يمكن أن ينمو هذا الفطر الذي تستخرج منه هذه السموم أيضاً من القمح

¹ مددوح عطية و أمانى قنصوة ، مرجع سابق ، ص ص 32-33.

² عمر بن عبد الله بن سعيد البلوشي ، مرجع سابق ، ص 31.

³ محمد علي أحمد ، مرجع سابق ، ص 70.

⁴ المرجع نفسه ، ص 71.

الباب الأول: التنظيم القانوني الدولي لحظر امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل

الحرارية في الأرض وعفن القطن ، وتفحم قصب السكر ، وما يسمى بإيدز النخيل الذي دمر معظم النخيل في العراق وال السعودية ^١.

خامساً : سموم الميكروبات (التكسينات)

وهي كائنات حية دقيقة تشبه البكتيريا من ناحية الحجم و الشكل وتشبه الفيروسات وأنها لا تستطيع أن تعيش في أنسجة الجلد وتسبب أنواعاً مختلفة من الأمراض مثل التيتانوس والدفتيريا ^٢.

و تستعمل بعض المواد السامة (التكسينات) المفرزة من بعض الكائنات الحية الدقيقة مثل البكتيريا و الفطريات ، أو بعض من النباتات أو الحيوانات كأسلحة بيولوجية نظراً لأن هذه المواد ذات سمية عالية ، وغالباً ما يكون تركيبها الكيميائي عبارة عن بروتينات ذات وزن جزيئي كبير، وتميز المواد السابقة بسهولة نشرها في الجو، دون خشية حدوث وباء اذا ما انتشرت الميكروبات الحية المفرزة نظراً لأن المواد السامة (التكسينات) لا تتضاعف كما أنها صعبة الاكتشاف، ولذا تعتبر التكسينات من أنساب الأسلحة البيولوجية التي يمكن استخدامها في عمليات محدودة مثل الإرهاب و التخريب واثارة الخوف و الهلع سواء بين العسكريين أو المدنيين ^٣.

و هناك اتجاهات حديثة في التطبيقات العملية للهندسة الوراثية ، و البيولوجيا الجزيئية و ذلك في نواحي الحرب البيولوجية ، وتهدف هذه الأبحاث إلى إنتاج تكسينات مصنعة من بعض الأحماض الأمينية يمكن إنتاجها صناعياً بكميات كبيرة لاستعمالها كسلاح بيولوجي ^٤.

1/ سموم أفلاتوكسين و مايكوتوكسين : وهي سموم تنتجها أنواع من الفطريات التي تنمو على بعض المحاصيل الزراعية ، خاصة المكسرات ، ولأن العراق و إيران معروفة بكثرة إنتاجها عالمياً للمكسرات لذا فهما من أكثر الدول إنتاجاً لهذا النوع من السموم ، كما يمكن أن ينمو هذا الفطر الذي تستخرج منه هذه السموم أيضاً من القمح

¹ مذوّج عطيّة و أماني فتنصوة ، مرجع سابق ، ص ص 32-33 .

² عمر بن عبد الله بن سعيد البلوشي ، مرجع سابق ، ص 31 .

³ محمد علي أحمد ، مرجع سابق ، ص 70 .

⁴ المرجع نفسه ، ص 71 .

الباب الأول: التنظيم القانوني الدولي لحظر امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل

ثالثاً : الركتيسيا

هذه الكائنات وسط بين الفيروس و البكتيريا ، وتشبه الفيروس في أنها لا تنمو خارج كائنات حية و هي مثل البكتيريا في الشكل ، ولكنها صغيرة جدا اكتشفت أول مرة في حمى جبال روكي المنقطة، وقد اكتشفت في القراد الناقل للمرض بواسطة دكتور "ريكتس" و قد سميت باسمه و توفي بنوع آخر من الركتيسيا بسبب التيفوس، و أهم خصائصها أنها تنقل للإنسان بواسطة عائل من فصيلة الأرثروبود (الحشرات و القراد)¹. و أشهر أنواعها نوعان يسببان التيفوس و حمى شبيهة بالتيفوس و كلتهما معدية بدرجة خطيرة ، وإن كان من الممكن علاجهما بالمضادات الحيوية ، هذا والمعروف عن جرثومة الحمى الشبيهة بالتيفوس أنها أكثر استقرارا و ثباتا عند التخزين من جرثومة وباء التيفوس وتعيش الركتيسيا في أنسجة الجسم² .

رابعاً: الفطريات

هي كائنات حية دقيقة و لكنها أكثر تعقيدا في تكوينها وكذلك طرق تكاثرها مقارنة بالبكتيريا، كما يمكنها أن تتمو في الأوساط المختلفة و درجة مقاومتها للمواد الكيمائية و الظروف الطبيعية تفوق درجة مقاومة البكتيريا لها وتحتمل بسهولة الجفاف وأشعة الشمس و المواد المطهرة .

و من الأمراض الشائعة التي تسببها الفطريات مرض الالتهاب السحائي الفطري و الالتهاب الرئوي الفطري، وبعض الأمراض الجلدية كما تهاجم المادة الكيراتينية مثل الأظافر و الشعر. وقد تم انتاج فطريات لها القدرة على مهاجمة وتدمير أنواع معينة من المحاصيل الزراعية ذات القيمة الاقتصادية العالية بالنسبة للدولة المستهدفة، وذلك باستخدام الهندسة الوراثية مثل "فطر الفيوزاريم" الذي أمكن تعديل تركيبه الوراثي، واستخدم كسلاح بيولوجي للقضاء على محصول الموز والكتالوب ، كما أن هناك العديد من الفطريات مثل التي تسبب الصدأ الأصفر و صدأ الساق السوداء في القمح ، واللفحة

¹ ممدوح حامد عطية ، "أسلحة التدمير الشامل تهدد البشرية" ، مرجع سابق ، ص 158.

² ممدوح حامد عطية ، "أسلحة التدمير الشامل تهدد البشرية" ، مرجع سابق ، ص 192.

الباب الأول: التنظيم القانوني الدولي لحظر امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل

وهو من الجرائم المؤذية والقاتلة والمعدية والفتاكه، وتظهر أعراضه في خلال يومان أو ثلاثة أيام بعد التعرض لعدواه و تظهر على شكل ارتفاع في درجة الحرارة، آلام حادة في المفاصل، نزيف من كل فتحات الجسم و تشنجات تنتهي بالموت. و هو فيروس قاتل في أقل من أسبوع و سريع الانتشار و العدوى ، وليس له علاج و لا مصل واقٍ وهو حديث الاستخدام في هذا المجال العسكري ويمثل خطورة بالغة حتى لمن يحاول استخدامه في أغراض الأسلحة البيولوجية ، فحتى الآن غير معلوم بالتحديد وسائل انتشار عدوى إيبولا ، هل عن طريق ملامسة الدم و سوائل الجسم المختلفة و بقایاه؟ أم عن طريق التنفس و الرذاذ؟ وعند الاصابة بعدوى فيروس إيبولا فان كل الأنسجة الضامة في الجسم تذوب و يصبح الجلد والأغشية المخاطية في الجسم كله مثل ورق السيلوفان الذي يسهل نزعه من الجسم ، حيث توجد تحته نافورة من نزيف الدم ، وتسد الأغشية المخاطية للسان والحلق قنوات الهواء والتنفس ، مما يؤدي الى الاختناق ، ويصاب المريض بنزيف داخلي ثم خارجي من كل فتحة من فتحات جسمه لدرجة أنه يصبح مثل النافورة التي ترش عدوى هذا الفيروس لمن حوله من خلال نزيف الدم ثم يصاب برعشة وتشنجات تنتهي بالموت¹.

3/ فيروس التولاريما : وهي جرثومة معروفة منذ أحداث الحرب العالمية الثانية وتؤدي الى فشل الرئة في القيام بوظائفها وتحدث الصدمة ثم الوفاة².

وهناك العديد من الأنواع المختلفة من الفيروسات والتي تم استخدام معظمها مثل "فيروس تشى كنجنيا V1 وفيروس حمى هيمور هاجيك كونجو - كريمين V2 وفيروس حمى الضنك V3 وفيروس هانتان وفيروس جانين وفيروس حمى لاسا وفيروس ماريرج وفيروس جدري القد وفيروس حمى الوادي وفيروس التهاب الدماغ"³.

¹ عبد الهادي مصباح ، مرجع سابق ، ص 35.

² محمد زكي عويس ، "أسلحة الدمار الشامل" ، مرجع سابق ، ص 144 .

³ ممدوح عطية و أمانى فنصرة ، مرجع سابق ، ص 33 .

الباب الأول: التنظيم القانوني الدولي لحظر امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل

1/ فيروس الجدري : يعتبر فيروس الجدري مؤهلاً كسلاح فعال في الحرب البيولوجية نظراً لتمتعه بالميزات التالية :

- يحتوي هذا الفيروس على الحمض النووي (DNA) ، والذي تم معرفة تتابع شفراته الوراثية.

- يسهل زراعة هذا الفيروس في المعمل، وانتاج كميات كبيرة منه في وقت قصير نسبياً وهناك أدلة قوية تؤكد أن الا.س السابق أنتج أطناناً من فيروس الجدري خلال فترة الحرب الباردة بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية ويعتقد أنه ما زال هناك مخزون استراتيجي هائل من ذلك الفيروس القاتل في روسيا خليفة الا.س السابق .

- يعتبر هذا الفيروس مؤهلاً لهندسته الوراثية ، نظراً للتعرف على خريطته الجينية بحيث لا تؤثر عليه اللقاحات شائعة الاستخدام، كما يمكن زيادة قدرته المرضية وذلك بایلاج جينوم التسمم الغذائي "البوتسيوليني" ، مما يجعله قاتلاً بنسبة 100% .

- لفيروس الجدري قدرة فائقة على العدوى، نظراً لسهولة انتشاره سواء باللامسة أو بالاستنشاق¹ .

وتصل بشاعة فيروس الجدري أن جراماً واحداً من اللقاح النشط تكفي لإصابة مئات الأفراد إذاً ما تم رش رذاذ اللقاح في الهواء لإصابة الأشخاص، ويصبح هؤلاء مصدراً للعدوى ناقلين للفيروس خلال تجوالهم من مكان إلى آخر، بل ومن مدينة إلى أخرى ، فيرتفع عدد المصابين إلى مئات الملايين من البشر ، وهذا يماثل في فعله قوة أسلحة الدمار الشامل الأخرى مثل القنبلة النووية، و تظهر أعراض المرض بعد فترة حضانة طويلة نسبياً ، تصل إلى نحو أسبوعين بعد العدوى ، وذلك على صورة رعشة وارتفاع مفاجئ في درجة الحرارة و صداع وألم في عضلات الظهر، وقد تشخيص هذه الأعراض عن طريق الخطأ بأنها نوبة برد أو انفلونزا و هكذا يعالج المريض بطريقة خاطئة ، ويستمر هو مصدراً للعدوى لكل من حوله² .

2/ فيروس الإيبولا :

الباب الأول: التنظيم القانوني الدولي لحظر امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل

- 1/ فيروس الجدري : يعتبر فيروس الجدري مؤهلاً كسلاح فعال في الحرب البيولوجية نظراً لتمتعه بالمميزات التالية :
- يحتوي هذا الفيروس على الحمض النووي (DNA) ، والذي تم معرفة تتابع شفراته الوراثية.
 - يسهل زراعة هذا الفيروس في المعمل، وانتاج كميات كبيرة منه في وقت قصير نسبياً وهناك أدلة قوية تؤكد أن الا.س السابق أنتج أطناناً من فيروس الجدري خلال فترة الحرب الباردة بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية ويعتقد أنه ما زال هناك مخزون استراتيجي هائل من ذلك الفيروس القاتل في روسيا خليفة الا.س السابق .
 - يعتبر هذا الفيروس مؤهلاً لهندسته الوراثية ، نظراً للتعرف على خريطة الجينية بحيث لا تؤثر عليه اللقاحات شائعة الاستخدام ، كما يمكن زيادة قدرته المرضية وذلك بایلاج جينوم التسمم الغذائي "البوتسيوليبي" ، مما يجعله قاتلاً بنسبة 100% .
 - لفيروس الجدري قدرة فائقة على العدوى، نظراً لسهولة انتشاره سواء باللامسة أو بالاستنشاق¹ .

وتصل بشاعة فيروس الجدري أن جراماً واحداً من اللقاح النشط تكفي لإصابة مئات الأفراد إذا ما تم رش رذاذ اللقاح في الهواء لإصابة الأشخاص، ويصبح هؤلاء مصدراً للعدوى ناقلين للفيروس خلال تجوالهم من مكان إلى آخر، بل ومن مدينة إلى أخرى ، فيرتفع عدد المصابين إلى مئات الملايين من البشر ، وهذا يماثل في فعله قوة أسلحة الدمار الشامل الأخرى مثل القنبلة النووية، و تظهر أعراض المرض بعد فترة حضانة طويلة نسبياً ، تصل إلى نحو أسبوعين بعد العدوى ، وذلك على صورة رعشة وارتفاع مفاجئ في درجة الحرارة و صداع وآلام في عضلات الظهر، وقد تشخيص هذه الأعراض عن طريق الخطأ بأنها نوبة برد أو انفلونزا و هكذا يعالج المريض بطريقة خاطئة ، ويستمر هو مصدراً للعدوى لكل من حوله² .

2/ فيروس الإيبولا :

¹ محمد علي أحمد ، مرجع سابق ، ص 54.
² المرجع نفسه ، ص 56-58.

الباب الأول: التنظيم القانوني الدولي لحظر امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل

2/ بكتيريا الطاعون : وتسبب مرض الطاعون، أو ما يسمى بالموت الأسود، في قتل الملائين في العصور الوسطى ، ففي حالة وصول هذه البكتيريا للرئة فان الأعراض المرضية تبدأ في الظهور في خلال ثلاثة أو أربعة أيام وتكون على شكل حمى وهذاب ونزيف داخلي قد ينتهي بالموت في حالة عدم أخذ العلاج المناسب في الوقت المناسب ، وهناك لقاح يعطي مناعة ضد الاصابة بالطاعون وكذلك مضادات حيوية لمقاومة هذه البكتيريا ولكن يجب أن تأخذ في الوقت المناسب وبالجرعات المناسبة . وفي خلال خمسين عاما السابقة لم تسجل منظمة الصحة العالمية سوى 390 حالة طاعون في اليوم.أ نتيجة للإصابة ببراغيث تحمل هذا الميكروب¹.

ثانياً : الفيروسات

الفيروسات هي أصغر الكائنات الحية على الأرض، يمكنها أن تخفي وتعود إلى الظهور في أشكال مختلفة مع مرور الزمن، على الرغم من أن البكتيريا تتکاثر في ظل ظروف طبيعية، لا يمكن للفيروسات أن تتکاثر إلا إذا وجدت المضيـف المناسب ، و الفيروسات يصعب علاجها بمجرد أن تصـل إلى المضـيـف ، ومن أكثر الفيروسات فتكـا فيروس الإيبولا، الإيدز، ماريورغ والتهاب الدماغ الياباني².

هي كائنات حية صغيرة جدا . وحجمها يصل إلى جـزء من الألـف بالنسبة لـحجم البكتيريا، وتخـتلف عن البكتيريا في أنها لا تـنمو خـارج الجسم الا على أنسـجة حـية ، وهذه أحـدى الصـفات التي جـعلـت من الصـعب انتـاج الفـيـروـسـات المسـبـبة للأـمـراض على نـطـاق واسـع بـكمـيات كـبـيرـة و لـمـدة طـوـيلـة (بـضـعـة أـسـابـيع أـو شـهـور) إـذـا جـفـفتـ، وـمـن الأمـراض التي تـسـبـبـها مـرـضـ الجـدـريـ والـحـمـىـ الصـفـراءـ وـشـلـ الأـطـفـالـ وـمـرـضـ الـوـرـمـ المـخـيـ الذي يـنـتـشـرـ بـيـنـ الـخـيـولـ وـمـرـضـ الـبـيـغاـءـ وـجـنـونـ الـبـقـرـ، وـكـذـلـكـ الـحـمـىـ القـلاـعـيـةـ لـلـمـاـشـيـةـ وـالـأـغـنـامـ مماـ لـهـ تـأـثـيرـ ضـارـ عـلـىـ الثـرـوـةـ الـحـيـوـانـيـةـ . وـمـنـ أـخـطـرـ هـذـهـ الفـيـروـسـاتـ التـيـ تـسـتـخـدـمـ فيـ الأـسـلـحـةـ الـبـيـوـلـوـجـيـةـ فيـرـوـسـ الجـدـريـ وـفـيـرـوـسـ إـيـبـولاـ³.

¹ عبد الهادي مصباح ، مرجع سابق ، ص 33 .

² Kamal A. Beyoglu, op-cit, p 7.

³ ممدوح حامد عطية ، أمانـي قـصـورةـ ، مـرـجـعـ سـابـقـ ، صـ صـ 30ـ31ـ.

الباب الأول: التنظيم القانوني الدولي لحظر امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل

والكوليرا وأمراض أخرى للإنسان ، كما تسبب بكتيريا البروسيلاء مرض الحمى للماشية والأغنام، وتفرز بعض أنواع البكتيريا أثناء نشاطها الحيوي مواد سامة تعرف بالسموم البكتيرية ، وهذه السموم تسبب بعض الأمراض الخطيرة اذا دخلت الجسم مثل مرض التيتانوس والدفتيريا وتحلل السموم بسرعة اذا كانت سائلة كما أنها تتحلل أيضا بالغليان وبالمواد المطهرة وتحتفظ بخواصها لمدة بضعة أسابيع أو شهور اذا جففت¹ .

1/ الجمرة الخبيثة : يعتبر مرض الجمرة الخبيثة من الأسلحة البيولوجية شائعة الاستخدام ، حيث تم انتاج سلالات من البكتيريا الممرضة ذات قدرة فائقة على العدوى وعلى مقاومة فعل المضادات الحيوية ومن الصعب التعرف على المرض خلال المراحل المبكرة من العدوى، حيث تظهر على المصاب أعراض تتشابه مع أعراض الالتهابات التنفسية الشائعة وبعد نحو ثلاثة أيام ترتفع درجة حرارة الإنسان المصاب ويشعر بألم في المفاصل وصعوبة في التنفس مع نزيف دموي داخلي وخارجي، ويمكن للمضادات الحيوية أن تنجح في وقف المرض اذا تناولها المصاب بعد العدوى مباشرة على أن يستمر مفعولها لفترة طويلة قد تصل إلى نحو شهرين كما يمكن للقاحات أن تقى من الإصابة، ولكن ذلك يستلزم نحو أسبوعين الى ثلاثة أسابيع قبل التعرض للبكتيريا² .

وخلال حرب الخليج الثانية تم تطعيم القوات المحاربة لوقايتها من الاصابة ببكتيريا الجمرة الخبيثة بعد تهديد "صدام حسين" رئيس العراق باستخدام السلاح البيولوجي ضد القوات الدولية المحاربة، كما يتبع حاليا نظام تطعيم جميع جنود الـو.م.أ ضد هذا المرض بصورة دورية ، وقد أوضحت تقارير المراقبين على الأسلحة البيولوجية العراقية أن القوات المسلحة هناك أنتجت أكثر من 2000 غالون من بكتيريا الجمرة الخبيثة وجهزت نحو خمسة قنابل بيولوجية و أربعة قذائف صاروخية ذات رؤوس تحتوي على الميكروب الممرض وقد تكون الحقيقة أكثر من ذلك³ .

¹ ممدوح حامد عطية ،أمانى فنصرة ،"الأسلحة البيولوجية" ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ،مصر ،ط ،2010 ،ص ص 29 ، 30 .

² محمد علي أحمد ، مرجع سابق ، ص 64 .

³ المرجع نفسه ، ص ص 64 ، 65 .

الباب الأول: التنظيم القانوني الدولي لحظر امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل

متصاعدة، وثمة وسيلة أخرى ألا وهي قدرة بعض الفيروسات التي تعيش في البكتيريا على نقل المادة التكوينية من خلية بكتيرية إلى خلية أخرى¹.

وهكذا فقد امتد تاريخ استعمال الأسلحة البيولوجية من الإنسان البدائي الذي عاش في قبائل متعددة قبل التاريخ إلى الإنسان المعاصر المسلح بالعلم وتقنية البيولوجية الجزيئية لإنتاج أسلحة بيولوجية متطرفة مهندسة وراثياً، بحيث تكون أكثر شراسة وضراوة للقضاء على الإنسان وما يملكه من حرم ونسل، وهذا يدل على زيادة التقدم الهمجي التقني الذي صاحبه تأخر وانحلال في أخلاقيات الحرب وانسانية المحارب². و القيم الإنسانية و الأخلاق الرفيعة .

الفرع الثالث : أنواع الأسلحة البيولوجية وأثار استخدامها

إن تصنيف الأسلحة البيولوجية التي يمكن استخدامها في الحروب البيولوجية ساعد على الاختيار الأمثل للسلاح الحيوي ، الذي يحقق الهدف في أسرع وقت لذا تختلف أنواع الأسلحة البيولوجية تبعاً لاختلاف الهدف من استخدامها و كذا طبيعة السلاح البيولوجي نفسه ، وعليه يمكن تقسيم الأسلحة البيولوجية إلى الأقسام الآتية :

أولاً : البكتيريا

هي كائنات مجهرية تتكون من خلية واحدة، وتشمل الأمراض التي تسببها بكتيريا الكولييرا والسل والطاعون الدبلي (المعروف أيضاً باسم الموت الأسود)، والجمرة الخبيثة ، والزهري ، والسيلان ، والسعال الديكي والدفتيريا والحمى.³

وتعتبر البكتيريا من الكائنات الحية التي لا يمكن رؤيتها إلا بالميكروسkop، تتكاثر سريعاً في الظروف الملائمة ويطلب هذا التكاثر تواجد البكتيريا في وسط يساعدها على التغذية ومن أهم هذه المواد : النيتروجين والكريون ، وأغلبية البكتيريا لا تحمل أشعة الشمس ولا المحاليل المطهرة ولا الغليان ولكنها غير حساسة نسبياً إلى درجة الحرارة المنخفضة، وتسبب البكتيريا كثيراً من الأمراض الخطيرة مثل الطاعون والجمرة الخبيثة

¹ هنوف حسن محمد رمضان ، مرجع سابق ، ص ص 51 ، 52 .

² محمد علي أحمد ، مرجع سابق ، ص 27 .